تداعيات الأزمة السورية على التكامل العربي

عبد الجليل زيد المرهون

كيف يبدو تأثير الأزمة السورية على مسار التكامل الإقليمي العربي؟ وما التجليات الراهنة لهذا التأثير؟ وأي انعكاسات خلفتها الأزمة على الفكر القومي ومقاربته لقضايا الوحدة العربية؟

حدود التكامل العربي

مثلت الوحدة العربية طموحا تاريخيا ممتدا، سعت إليه الأجيال، وناضلت في سبيله القوى الطليعية الحية، على امتداد الوطن العربي.

والوحدة العربية ليست هدفا طوباويا، وليست أمانيّ معلقة في الهواء، بل هي في الأصل في وجود الأمة، وستعود إلى هذا الأصل يوما.

ولقد أثير الكثير من النقاش الفكري والسياسي حول سبل تحقيق الوحدة العربية، وماهية المداخل الصحيحة لذلك.

والتقت معظم الأدبيات، التي صدرت في ستينيات القرن الماضي وما بعدها، على القول إن التكامل الاقتصادي العربي هو أكثر المداخل واقعية.

وهنا، ثار نقاش فرعي مفاده: هل التصنيع -القائم أو المنشود- هو الطريق الأجدر لإطلاق مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، أم أن الزراعة هي السبيل الأمثل لذلك؟

هذا الخلاف لم يكن خلافا تقنيا، بل ثقافيا وأيديولوجيا، تموضعت فيه التيارات الفكرية والسياسية المتباينة.

وفي الأخير، لبس المجتمع العربي رداءه لا رداء الآخرين، وأصر على أن ينطلق من حيث هو: مجتمع زراعي أولا، حري به مواكبة النهضة، والدخول في العصر الصناعي.

هذه قناعة المجتمع ذاته، لم تغيّرها المقولات المؤدلجة. والسبب في ذلك بسيط، هو أن الزراعة كانت ضرورة حياة.

وعليه، اتجهت الدولة -في أغلب الأقطار العربية- لتأكيد الواقع القائم، والنظر إلى الزراعة باعتبارها رافعة فعلية أو محتملة للتنمية، وقد حدث هذا -على وجه خاص- في المغرب وتونس والسودان ودول المشرق العربي، حيث بدت مقومات الزراعة جلية.

وعلى الرغم من الإدراك العام بأن الزراعة -والصناعات المرتكزة عليها- لا تتوازى في نواتجها ومخرجاتها البرامج الصناعية الكبيرة، خاصة التعدينية منها، فإن الرؤى استقرت على أن فرص تحقيق تكامل عربي في التنمية الزراعية تبدو أكبر مما هي عليه في القطاعات الإنتاجية الأخرى، بما في ذلك الصناعة.

وتبلور -في الوقت ذاته- إجماع على أن الزراعة النباتية والحيوانية، والصناعات المرتكزة عليها، يمكنها -من الناحية الفعلية- الحد من الانكشاف الغذائي العربي من جهة، ورفع مستوى التجارة العربية البينية من جهة أخرى، على نحو يصعب تحققه استنادا إلى بقية الخيارات المتاحة.

وعليه، بدت الزراعة خيارا تنمويا، بقدر ما كانت سبيلا لبلورة صور جدية للعمل العربي المشترك.

هذا النقاش المعرفي القومي، انطلق بقوة في خمسينيات القرن العشرين، واستمر في العقود التالية بأشكال مختلفة، ولا يزال اليوم يمتلك مبررات الديمومة والتواصل.

وبطبيعة الحال، لم يتحقق التكامل الزراعي العربي، ولم تُصنع سلة الغذاء العربية الموعودة. وعلى الرغم من ذلك، تحققت تجارة عربية بينية، مرتكزة أساسا على الإنتاج والتصنيع الزراعي، وتطوّرت على مر السنين.

■ التجارة الزراعية والغذائية التي تتوسطها سوريا كانت تُمثل حالة نادرة للتكامل الاقتصادي العربي وبضربها فقد العرب ما قد يكون آخر صور تكاملهم

■ رغم أن الزراعة لا توازي في مخرجاتها البرامج الصناعية الكبيرة فإن فرص تحقيق تكامل زراعي عربي أكبر مما هي عليه بالقطاعات الإنتاجية الأخرى

■ لبنان كتركيا ضحية الأزمة السورية وبات مخيرا بين ترك سلعه الغذائية في مخازنها أو تصديرها من ميناء العقبة الأردني

■ أعادت الأزمة السورية النقاش مجددا حول أولويات التكامل العربي ومداخله وأثبتت أن التجارة العربية البينية تُمثل البعد الواقعي شبه الوحيد في هذا التكامل

هذه التجارة بدت مكسبا عربيا ثمينا، في وقت غابت أو اضمحلت فيه الصور المختلفة للعمل الاقتصادي العربي المشترك.

انهيار شبكة الإمدادات

ومنذ سنوات ثلاث، بدت الأزمة السورية بمثابة عامل ضغط كبير على هذه التجارة، وذلك لسببين هما: التوقف شبه التام للصادرات الزراعية والغذائية من سوريا، وتضرر حركة النقل الإقليمي البري، التي تعد المنافذ السورية ممرا تقليديا لها.

لقد تضررت بشدة حركة التجارة بين تركيا (واستتباعا بعض الشرق الأوروبي) وبين الدول العربية، وفرض ارتفاع تكاليف النقل -نتيجة إغلاق المنافذ السورية- ضغوطا كبيرة على فاتورة الغذاء، وباتت بعض السلع الغذائية تباع في دول المنطقة بأكثر من ضعف سعرها الذي كانت عليه قبل ثلاثة أعوام.

كذلك، كان التجار الأتراك يملكون العديد من المصانع المسجلة في حلب، وكانوا يستفيدون نتيجة ذلك من الإعفاءات والتخفيضات الجمركية على دخول بضائعهم إلى الأقطار العربية المختلفة، وكانت قدراتهم التنافسية نتيجة لذلك عالية جدا.

وكما تركيا كذلك لبنان، وقع هو الآخر فريسة الأزمة السورية، وبات مخيرا بين ترك سلعه الغذائية في مخازنها، أو مواقع إنتاجها، وبين دفع تكاليف شحن بحري وبري مزدوج، بنقلها إلى ميناء العقبة الأردني، وإعادة شحنها برا من هناك.

وأمام ضعف القدرة التنافسية التقليدية، نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج، كانت النتيجة أن ترك المزارعون اللبنانيون حصادهم يكسد في مواقع إنتاجه، حيث لا مجال لاستيعابه محليا. وهنا، تضاعفت أزماتهم، وازدادوا غرقا في ديون لا أفق للخلاص منها.

بدورها، تضررت تجارة قبرص العربية بفعل الأزمة السورية.

وكما هو معروف، فإن السفن القبرصية (الجنوبية) محظورة من دخول الموانئ التركية، لذا تشحن الكثير من البضائع إلى اللاذقية، أو الموانئ اللبنانية، ومن هناك تتحرك باتجاه العراق والأردن، وبقية الأقطار العربية.

هذا الوضع لم يعد متاحا الآن في أي من الاتجاهين، وأصبح التجار القبارصة مضطرين لدفع تكاليف شحن عالية وغير تنافسية.

في المقابل، بدا ميناء العقبة وقد ازداد نشاطا بعد الأزمة السورية، لكن الأردن ذاته خسر واحدا من أهم طرق الشحن البري في الشرق الأوسط، ذلك الذي يربط تركيا وسوريا بدول الخليج والجزيرة العربية. وبخسارته هذه، فقد الأردن وظيفته كدولة «ترانزيت» للتجارة البرية في هذا الشرق.

وفي هذه الأثناء، خسرت سوريا والعراق معا طريقا برّيا آخر لحركة التجارة في الشرق الأوسط، هو ذلك الذي يُمثله خط القائم-البوكمال، الذي يعد من أبرز طرق إمدادات الغذاء في المنطقة، هذا فضلا عن تضرر المعبر المتجه إلى البادية، عند مثلث الحدود السورية العراقية الأردنية، وإغلاق معبر اليعربية-ربيعة.

لقد كانت التجارة الزراعية والغذائية -التي تتوسطها سوريا- تمثل حالة نادرة للتكامل الاقتصادي العربي، وبضربها فقد العرب ما قد يكون آخر صور تكاملهم.

مستقبل سلة الغذاء

سوريا بلد زراعي، تصل نسبة الأراضي الزراعية فيه إلى أكثر من 30% من إجمالي مساحة اليابسة، وهي أعلى نسبة مسجلة عربيا، وتماثله في ذلك تونس، وياتي بعدهما لبنان بنسبة تصل إلى 21.4%، ثم السودان بواقع 14%. ويبلغ المعدل العربي الوسطي 5.3% والعالمي 11.8%.

كذلك، تحتل سوريا مرتبة متقدمة على صعيد حصة الفرد من الأراضي المنتجة المتاحة، القادرة على إنتاج المصادر الحيوية.

وقبل ثلاثة أعوام، كان المزارعون السوريون يصدرون سنويا ما يقرب من مليوني طن من الخضراوات و212 الف طن من المنتجات الحيوانية.

وفي عام 2010، احتلت سوريا المركز الخامس عالميا في صادرات البندورة، بواقع 407619 طنا، بعد تركيا (574279 طنا)، وقبل المغرب (372112 طنا)، كما احتلت المركز الرابع في صادرات البطيخ الأحمر، بواقع 211026 طنا، بعد إيران (348316 طنا)، وقبل الولايات المتحدة (192892 طنا)، والمركز السادس في صادرات العدس، بواقع 42065 طنا، والثامن في صادرات زيت الزيتون البكر (17438 طنا) بعد تركيا وقبل الأرجنتين.

كما احتلت المركز الثامن في صادرات البرتقال (206732 طنا)، والعاشر في صادرات بيض الدجاج (76306 أطنان)، بعد بلجيكا وقبل فرنسا، والعاشرة أيضا في صادرات الجزر واللفت (71885)، بعد أستراليا وقبل المكسيك، و12 في صادرات الفواكه الطازجة (28413 طنا)، بعد الهند، و15 في صادرات حبوب الإفطار (41645 طنا)، بعد إسبانيا وقبل الهند.

واحتلت أيضا المرتبة 17 في صادرات التفاح (103677 طنا)، بعد أستراليا وقبل ألمانيا، و18 في صادرات البطاطا (112123 طنا)، بعد السعودية وقبل لبنان، والعشرين في صادرات فول الصويا (76893 طنا)، بعد البرتغال.

اليوم، تضررت كثيرا قدرات سوريا الإنتاجية بفعل الظروف الأمنية الضاغطة، معبرا عنها بالمعارك المنتقلة على امتداد القطر، كما تزامن هذا الوضع مع موجة جفاف، هي الأشد من نوعها منذ عام 2008، وقد ألقت بظلالها بصفة خاصة على موسم القمح.

وتوفر المحافظات الأكثر تأثرا بالجفاف نحو 50% من القمح المنتج محليا، وهذه المحافظات هي حلب وإدلب وحماة، كذلك، فإن الرقة، وجنوب الحسكة، ومناطق دير الزور تأثرت هي الأخرى بالجفاف.

من جهة أخرى، ونتيجة للظروف الأمنية السائدة، باتت هناك صعوبة كبيرة في نقل المواد الغذائية بين محافظات القطر، الأمر الذي أدى إلى حدوث تخمة في المناطق المنتجة، ونقصا في المناطق الأخرى، وقد دفع ذلك التجار السوريين لاستيراد سلع هي في الأساس متوفرة محليا.

بحث عن الهوية الجامعة

وفي الأصل، فإن ربط المدن والمحافظات بشبكة الطرق البرية والنهرية قد مثل أحد رهانات الدولة الوطنية في الوطن العربي منذ خمسينيات القرن العشرين، باعتبار ذلك أحد سبل إذابة الهويات المناطقية، وصهرها في الهوية الوطنية الجامعة، للبدئية أو الناشئة، أو ما دون القومية.

وبالنسبة لسوريا، فإن هذه الطرق اضطلعت لاحقا بدور جديد ذي صلة بحركة التجارة والمواصلات الإقليمية، ولذا اكتسبت طابعا دوليا، وبات يصطلح عليها بالطرق الدولية.

وقد اقتفى العراق أثر التجربة السورية، ودخل في سبعينيات القرن العشرين في مشاريع ربط عملاقة بين المحافظات المختلفة، وبينها وبين العاصمة بغداد.

والتجربة العراقية هذه طرحت في اليمن وليبيا، إلا أن النجاح لم يحالفها على نحو تام، لاعتبارات مختلفة.

وما هو أبعد من التجارب القطرية، كان ربط أقاليم الوطن العربي بشبكة طرق حديثة حلما راود القوميين العرب منذ نشوء حركاتهم المختلفة، وكان هذا هدفا طموحا حالت دونه الخلافات السياسية والنزعات الانعزالية الضيقة.

وكما الهوية القطرية -التوليفية أو الإشكالية- فإن الهوية القومية الجامعة تجد هي الأخرى إحدى عوامل رفدها وتأكيدها في الربط المادي بين أقاليم العرب المختلفة، وتجد هذه الفكرة إحدى دعائمها -أو تجلياتها- في شبكة الخطوط البرية الحديثة.

وفي الأصل، فإن هذه الفكرة لم تبتدعها نحن في الأربعينيات أو الخمسينيات من القرن العشرين، بل طرحها قبل ذلك منظرو الفكر القومي في أوروبا، لا سيما في ألمانيا، كما أن فلسفتها الاقتصادية بدت واضحة في مدرسة آدم سميث.

وقد سارت أوروبا على هذا المسار ووصلت إلى حيث أرادت، وبات التكامل الأوروبي حقيقة قائمة، حتى من دون الإعلان عنه.

وفي المنطقة العربية، تحقق القليل، أو لنقل النزر اليسير، بفعل صيرورة التاريخ وحركته، بيد أن ما تحقق بات الآن ضحية لأزمات السياسة والأمن معا، والنتيجة أن المواطن العربي هو من دفع الثمن.

لقد أعادت الأزمة السورية النقاش مجددا حول أولويات التكامل العربي ومداخله، فهذه الأزمة أثبتت أن التجارة العربية البينية، والطرق المرتكزة عليها، تُمثل البعد الواقعي شبه الوحيد في هذا التكامل، وبتقلباتها تتأثر الحياة اليومية للمواطن العربي.

وعليه، لا بد من إعادة الاعتبار لهذا البُعد، وإعادة مقاربة أولويات الوحدة العربية استنادا إلى مدلولاته، التي نراها الآن بالعين المجردة.

في السياق ذاته، أعادت الأزمة السورية طرح سؤال تأصيلي مفاده: هل منطلق الوحدة العربية هو بالضرورة منطلق مشرقي؟

هذا السؤال طرحه رواد الفكر القومي العربي في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، ودخل التداول فيه طورا عمليا عام 1963، وهو اليوم يبدو أكثر بروزا من أي وقت مضى، وقد يكون عنوان المرحلة القادمة.

وتاريخيا، كان الفكر القومي العربي مشرقي الولادة والهوى، طبعته أجواء مقهى الرشيد الدمشقي، وشارع السعدون البغدادي، وبينهما مصايف بعلبك.

وأيا كان الأمر، فإن الأزمة الراهنة في سوريا تطرح على الفكر القومي العربي العديد من التساؤلات، ذات الصلة بالمسار والمآل. ونحن معنيون اليوم بالتأمل في الحدث تأملا فكريا معرفيا، قادرا على تأكيد حقائق الذات الوجودية للأمة، وإعادة إنتاج بُعدها الزمني المتغيّر.

وبالنسبة لعلاقات الأمة الداخلية أو البينية، لا بد من التشديد المستمر على روح التضامن والأخوة الجامعة، وتأكيد القواسم المشتركة، ونبذ التوجهات الانعزالية، التي نسعى إلى أخذ المواطن العربي بعيدا عن ذاته وأصالته.

عن «الجزيرة. نت»

غياب الأمن والاستقرار في لبنان

ديفيد شينكر

خلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى لبنان في الرابع من حزيران/يونيو، شجّع كيري أعضاء مجلس النواب اللبناني على انتخاب رئيس جديد للبلاد، وتعهد بتقديم 51 مليون دولار لمساعدة بيروت على استضافة اللاجئين السوريين، وأعلن أن الإدارة الأمريكية ستسعى إلى الحصول على تمويل إضافي لقوى الأمن اللبنانية. وأضاف «خلاصة القول أن قيام لبنان آمن ومستقر هو شرط أساسي لقيام منطقة آمنة ومستقرة». لكن زيارة كيري التي جاءت بعد يوم واحد من «إعادة انتخاب» الرئيس السوري بشار الأسد ووسط الفراغ الرئاسي في بيروت، قد ألقت الضوء فعلاً على غياب الأمن والاستقرار في لبنان. وللأسف، ليس من الواضح ما إذا كانت المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية ستنجح في منع حدوث المزيد من التدهور.

الفراغ الرئاسي

في 25 مايو، أنهى ميشال سليمان السنوات الست من ولايته الرئاسية وغادر قصر بعبدا، ووفقا للدستور اللبناني، كان يتعين على البرلمان انتخاب رئيس جديد بحلول ذلك التاريخ، لكن «تحالف 14 آذار» الموالي للغرب و «قوى 8 آذار» الموالية لسوريا بقيادة «حزب الله» لم ينجحا في التوافق على مرشح مقبول. وفي غياب الإجماع بهذا الشأن، رفضت الكتل السياسية حضور الجلسات النيابية منذ الاقتراع الأولي في 23 أبريل، الأمر الذي منع اكتمال النصاب القانوني اللازم للتصويت [على انتخاب رئيس للبلاد].

وبما أن الرئيس اللبناني - الذي هو مسيحي بموجب القانون - لا يملك سوى صلاحيات قليلة، يمكن للحكومة أن تمارس مهامها من الناحية الفنية ولو بخطىً متعثرة دون انتخاب رئيس تنفيذي. وهذا ما حدث على سبيل المثال بين 2007 و 2008، عندما قام رئيس الوزراء في ذلك الحين فؤاد السنيورة - مسلم سني - بمهام رئيس الجمهورية بالوكالة لما يقرب من نصف عام.

إلا أن الإدارة الأمريكية قلقة من أن يؤدي الفراغ الرئاسي إلى تفاقم التوترات بين السنة والشيعة وإضعاف اتفاقية اقتسام السلطة في لبنان، وفي خطوة عكست الممارسات المعيارية المتبعة، لم تدعم واشنطن أي مرشح رئاسي بشكل رسمي. فقد قال الوزير كيري «هذا الأمر يعود لزعماء لبنان». ومع ذلك لا يزال الانقسام بين «قوى 8 آذار» و «تحالف 14 آذار» حادا وعميقا.

و يجد «تحالف 14 آذار» مصدر قلق في التجاذب الجاري بين زعيمه سعد الحريري ورئيس «التيار الوطني الحر» والطامح الأبدي إلى الرئاسة ميشال عون، المتحالف مع «حزب الله». وفي الوقت نفسه، بدا أن الانتخابات السورية ومكاسب النظام العسكرية الأخيرة قد عزّزت من قوة «حزب الله» ونفوذه. والأمر الآخر الذي يصب في مصلحة المنظمة الشيعية هو أن مرشحها المفضل - أي قائد الجيش العماد جان قهوجي - لا يزال أبرز مرشح «تسوية».

ولا يأتي تفضيل «حزب الله» للعماد قهوجي من قبيل المصادفة. فقد أعرب قهوجي في عدة مقابلات - على سبيل المثال، في محادثة أجراها في أبريل 2010 مع صحيفة «النهار» اللبنانية اليومية - عن استعداده للتنسيق مع «حزب الله» فضلاً عن تقديره لـ «المقاومة». لكن من السذاجة تصديق ادعاء قهوجي بأن الحزب أعلن «التزامه بالقرارات الدولية، لا سيما قرار [مجلس الأمن الدولي] رقم 1701»، الذي دعا، من بين أمور أخرى، إلى نزع سلاح «حزب الله».

قبض من اللاجئين

وفقا للحكومة اللبنانية، هناك اليوم أكثر من 1.5 مليون لاجئ سوري في لبنان. وبما أن عدد سكان البلاد كان يزيد قليلاً عن أربعة ملايين نسمة عام 2011، يعدّ لبنان حاليا البلد الأسرع نموا في العالم. وليس من المستغرب أن هؤلاء اللاجئين يرهقون البنى التحتية اللبنانية. فقد أشارت تقديرات «البنك الدولي» من عام 2013 إلى أن كلفة إعادة «توفير الخدمات العامة [اللبنانية] ونوعيتها إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة السورية» ستبلغ 2.6 مليار دولار.

وفي أعقاب أسوأ موسم شتاء جاف مر على البلاد على الإطلاق، فإن صعوبات تأمين مياه الشرب قد تشكل تحديا آخر. وبالنسبة للاجئين - والكثير منهم لا يستطيعون الحصول على المياه النقية بصورة متواقتية - ينطوي الوضع على مخاطر خاصة. إذ وفقا لـ «منظمة الصحة العالمية» إن الجمع بين الأطفال غير الملقحين والظروف الصحية السيئة يجعل من لبنان عرضة لتفشي مرض شلل الأطفال.

وفي حين أن العبء المالي الناجم عن وجود اللاجئين هو بالغ الأهمية، فإن الوقع الاجتماعي البعيد المدى الذي قد يخلفه وجود 1.5 مليون سوري معظمهم من الطائفة السنية على التوازن الطائفي الدقيق ما بين السنة والشيعة والمسيحيين في لبنان يثير قلقا بنفس القدر من الأهمية. ومن هذا المنطلق صرّح وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس الأسبوع الماضي أن السوريين الذين عادوا إلى وطنهم ولو بصورة مؤقتة سيخسرون وضعهم كلاجئين. وأضاف درباس أيضا أن لبنان - التي ليس لديها حاليا مخيمات رسمية للاجئين السوريين - ستعمل على إنشاء مخيمات للاجئين «في سوريا أو في المشاع [المنطقة الفاصلة البرية]»، على الحدود.

استراتيجية الشيعة الأمنية

في أعقاب الاضطرابات الصاخبة التي مرت على لبنان عام 2013، عندما تم توجيه أكثر من عشرة سيارات مفخخة نحو أهداف طائفية، تشهد البلاد حاليا فترة من الهدوء. ويبدو أن تضاؤل العنف جاء ثمرة مبادرة حكومية اتخذها وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي ينتمي إلى قوى «تحالف 14 آذار». وقد التقى المشنوق - مسلم سني - في ابريل بكل من رئيس جهاز الأمن الداخلي لـ «حزب الله» وفيق صفا و «مدير عام الأمن العام» اللقب من «حزب الله» اللواء الشيعي عباس ابراهيم. وأشارت التقارير الصحفية إلى أن المسؤولين الثلاثة واقفوا خلال هذا الاجتماع غير العادي على إغلاق [الطريق المؤدي إلى] بلدة عرسال الحدودية السنية التي تشكل خط تواصل جوهري للثوار السوريين والتي يعتقد أنها كانت ممراً للعديد من السيارات المفخخة التي دخلت لبنان العام الماضي. وبدا كذلك أن الاتفاق قد أيد بشكل ضمني استمرار التنسيق بين «القوات المسلحة اللبنانية» و«حزب الله» في العمليات الموجهة ضد المقاتلين السنة بما يتمشى مع الهجوم العسكري المشترك في صيدا في يوليو 2013 ضد القوات التي يتزعمها رجل الدين السلفي اللبناني أحمد الأسير.

إن تواطؤ الحكومة اللبنانية مع «حزب الله»، إلى جانب الحملة المتزامنة التي قامت بها «القوات المسلحة اللبنانية» لاعتقال متشددين سنة في الشمال، قد قلصت بشكل مؤقت على الأقل من الهجمات الطائفية السنية التي تستهدف الشيعة. وفي الوقت نفسه، فمن خلال تقدير الخطاب الأخير الذي ألقاه زعيم «حزب الله» حسن نصر الله - والذي جاء بعد يومين من مغادرة وزير الخارجية الأمريكي كيري بيروت - تشعر الميليشيا الشيعية بالثقة بصورة أكثر من أي وقت مضى. فلم يقتصر نصر الله على القول بأن إعادة انتخاب الأسد تشكل «إنجازاً تاريخياً»، إلا أنه تطرق أيضا إلى مسار لبنان، وقال في هذا الصدد، «الحمد لله رب العالمين، واقعاً هذه نعمة، بأن يكون العالم كله في هذه المرحلة يريد هذا الأمر، أنه نحن نريد للبنان الأمن والاستقرار والسلام والهدوء».

الخلاصة

خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده كيري في بيروت، قال إن الوضع الأمني في لبنان يشكل «مصدر قلق بالغ للولايات المتحدة». وصحيح أن قلق الإدارة الأمريكية قد يكون صادقا، لكن السياسات المتبعة لا تعكس على ما يبدو حالة الإلحاح المطلوبة. على سبيل المثال، إن الـ 400 مليون دولار التي قدمتها واشنطن لتغطية التكاليف المتعلقة باللاجئين كانت مفيدة من دون شك، لكن المبلغ يعتبر متواضعا بالنسبة إلى حجم المشكلة. علاوة على ذلك، لا تزال الإدارة الأمريكية عاجزة حتى اليوم عن إقناع الجهات المانحة الأخرى بالالتزام بتقديم المنح بالمستوى المماثل.

ولم تكتف الصحافة اللبنانية بانتقاد العرض الأمريكي حول المساعدات الإضافية للاجئين بسبب صغر حجمها، بل هاجمت بعنف سذاجة كيري المزعومة بتملقه لـ «حزب الله» وإيران من أجل «انخراطهما في مساع شرعية لوضع حدّ لهذه الحرب [السورية]». وقد بلغ الحد بصحيفة «النهار» الموالية للغرب في عددها في 6 حزيران/يونيو أن كتبت في افتتاحيتها «من حقنا الاستنتاج أن هذا كلام إحدى جمهوريات الموز، وليس كلام وزير خارجية أميركا!».

لعل هذه المبالغة غير مبررة، لكن نهج الولايات المتحدة تجاه الوضع الأمني اللبناني تبدو فعلاً قصيرة النظر. وفي إطار متطابق مع استراتيجية واشنطن لمكافحة الإرهاب التي تعتبر أن الإرهابيين السنة - وليس شيعة إيران أو «حزب الله» - هم الذين يشكلون التهديد الأول، يستهدف لبنان مقاتليه السنة. وفي حين تعتبر هذه الطريقة المثلوية استجابة فعالة على المدى القصير بالنسبة للبنان، إلا أن تعاون «حزب الله» مع الدولة و «الجيش اللبناني» [«القوات المسلحة اللبنانية»] يعزّز أمن المنظمة في وطنها ويتيح لها تكريس مواردها لسوريا ويمهد الطريق أمام قيام أسلوب عمل للتعايش في لبنان ما بعد الحرب بصورة تضفي الشرعية على الهيمنة السياسية والاستقلال العسكري لـ «حزب الله». وفي الوقت نفسه، فإن تعاون الجيش مع الميليشيا الشيعية ضد المقاتلين السنة يخاطر بتقويض مفهوم حياد «الجيش اللبناني» ويضعف بذلك هذه المؤسسة.

والأسوأ من ذلك هو أن «تحالف 14 آذار» يتدهور بسبب غياب استراتيجية غربية فعالة لتجديد نشاطه، الأمر الذي يزيد من احتمالات انتخاب العماد قهوجي رئيساً للجمهورية. ومن أجل دعم هذا التحالف من المستحسن أن تعمل واشنطن على تشجيع «تحالف 14 آذار» بالتمسك برئيس مقبول لا يكون على الأقل مرتبطاً بـ «حزب الله» أو متعاطفاً معه، وبالمثل، بغض النظر عن الانتصارات الأخيرة التي حققها «الجيش اللبناني» ضد المقاتلين السنة، يجب على واشنطن أن تحذر بيروت من العواقب المحتملة - ربما من خلال مناشدة الكونغرس بالتهديد بقطع «التمويل العسكري الأجنبي» الذي تبلغ قيمته السنوية 71 مليون دولار - التي قد تنجم عن استمرار هذا التعاون العملاني بين «القوات المسلحة اللبنانية» و«حزب الله».

وفي حين أنه من شبه المؤكد أن التنسيق بين «الجيش اللبناني» و«حزب الله» قد قلص من التهديد الذي يشكله المقاتلون السنة على المدى القصير، إلا أن سياسة الولايات المتحدة الحالية تسهّل تجدد الدور الإيراني - السوري في لبنان، لا سيما إذا بقي الأسد في السلطة. وإذا كانت واشنطن ملتزمة حقاً بالمحافظة على الأمن اللبناني على المدى البعيد، لا بد أن تكون أولويتها الأكثر طموحا هي تأمين حليف محلي يكون أكثر تماسكا وفعالية ويتمثل في قيام «تحالف 14 آذار» بتشكيلة جديدة.

عن «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط»